مجلة جامعة الملك سعود، م١٠، العلوم الإدارية (١)، ص ص ٧١ - ١٠٣، الرياض (١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م)

انتفاضة الطوارق (الأزواد)
في شمال مالي: عواملها وآفاق احتوائها

صالح عبد الرحمن المانع

أستاذ مشارك، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الإدارية،
جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ١٤١٦/١٠/٦هـ، وقبل للنشر في ١٤١٦/١٢/٢٦هـ)

ملخص البحث: يهدف هذا البحث إلى دراسة انتفاضة الطوارق (الأزواد) في شمال مالي وعلاقتها بالمداخل النظرية الرئيسية لنظرية الحرب الأهلية، كما يشرحها أنموذج "الصراع الاجتماعي الممتد" عند إدوارد عازار، وأنموذج "الحاجات الإنسانية الأساسية" عند يوحان جالتوتج، وأنموذج "الحرمان المحدود" عند تدروبرت جور. ويحاول تقصي تطور هذه المشكلة وأهم الحركات السياسية التي تقودها، وكيف تعاملت الحكومة المالية الجديدة في باماكو مع هذه المشكلة، وهل هناك أي ارتباط جزئي بين مسببات هذه المشكلة والطروحات النظرية للحرب الأهلية. كما يحاول البحث تطبيق "أنموذج الصراع الممتد" على محاولة الحكومة المالية إيجاد مخرج لهذه الأزمة.

المقدمة

تعدّ الحروب الأهلية من المظاهر المميزة لبعض مجتمعات العالم الثالث في آسيا وأفريقيا في نهاية القرن العشرين. وقد عصفت معظم هذه الحروب ببعض المجتمعات الأفريقية ومزقتها، حتى كادت تكون حروبا عرقية بحتة، يصعب حلها على أساس إيجاد أرضية سياسية مشتركة بين القبائل والجماعات البشرية المكونة لتلك المجتمعات. وبالرغم من زعم بعض علماء الأنثروبولوجيا بأن المجتمعات البسيطة لا تميل إلى

العنف المنظم، لعدم وجود موارد اقتصادية كافية فيها، إلا أن أكثر الحروب دموية ودمارا في السنين الأخيرة هي التي قامت في رواندا والصومال، وهي مجتمعات بدائية فقيرة [١، ص ١١].

والحروب الأهلية بين الطوارق والحكومة المركزية في مالي لا تختلف كثيرا عن أي حرب أهلية في أفريقيا، أو في بعض أقطار المشرق العربي، ويشبه وضع الطوارق في المغرب وتداخلهم في هذه الدول الوضع السياسي والجغرافي للأكراد في المشرق العربي، فهم يعيشون في الصحراء الكبرى على حافة دولتين أفريقيتين هما مالي والنيجر، وتتداخل مناطق رعيهم في كل من الجزائر وليبيا وموريتانيا.

وتعود بداية انتفاضة الطوارق، أو الأزواد، كما يسمون أنفسهم، إلى بداية الستينات من هذا القرن. وقد مرت حربهم بمرحلتين أساسيتين استمرت الأولى من عام ١٩٦٠وحتى عام ١٩٦٣م. أما الثانية فقد بدأت عام ١٩٩٠م واستمرت حتى عام ١٩٩٥م. وهناك عوامل اقتصادية وسياسية متعددة أثرت في نشوب هذه الحرب، إلا أن أهم سماتها أنها حوربت على أساس من التمايز الثقافي بين غالبية أفريقية ممثلة في الحكومات المركزية المختلفة التي مرت بتاريخ مالي منذ استقلالها عام ١٩٦٠م، وحتى تحولها إلى نظام ديمقراطي نيابي عام ١٩٩٢م وبين أقلية طوارقية وعربية تعيش في المناطق الصحراوية شمال نهر النيجر.

وينقسم البحث الذي بين يدينا إلى جزءين رئيسيين، يحاول الجزء الأول استعراض أهم المداخل النظرية لظاهرة الحرب الأهلية، التي قد تتميز بتباين اجتماعي ثقافي أو رسيّ. أما الجزء الثاني فيهتم بدراسة حالة انتفاضة الأزواد في شمال مالي، وأهم النظريات أو النماذج التي يمكن تطبيقها بشكل جزئي على هذه الحالة.

ويعتمد البحث في منهجيته على دراسة تاريخية وسياسية لحرب الأزواد، وبالرغم من ندرة الأبحاث المعاصرة عن هذه المشكلة، إلا أن الباحث قد قام بزيارة ميدانية إلى عاصمة مالي، باماكو، وإلى منطقة تمبكتو بشمال مالي، في الفترة من الأول حتى العشرين

من شهر مايو ١٩٩٥. وقابل خلال هذه الزيارة عددًا من زعماء الحكومة المالية ورئيس البرلمان وعددا من رؤساء الأحزاب السياسية. كما قابل بعض ممثلي الطوارق في البرلمان، ورئيس مفوضية الشمال في باماكو، كما حاور عددًا من زعماء أكبر أربع حركات لتحرير الأزواد. كما استعان الباحث ببعض الوثائق والكتب المنشورة من قبل الحكومة المالية الجديدة.

نظريات الصراع والحروب الأهلية

لم يهتم علماء السياسة بشكل كبير بظاهرة الحروب الأهلية مثل اهتمامهم بظاهرة الحرب الدولية. ومن بين أهم مائة وخمسين مرجعًا ودراسة حديثة ظهرت في قائمة أعدها الأستاذ س.ر. متشل عن " الصراع والحرب وإدارة الصراع"، نجد أن الحرب الأهلية لم تحظ إلا بحوالي عشرين دراسة جزئية [٢]. بينما ركزت معظم الدراسات الحديثة اهتمامها بالحرب الدولية، والعوامل النفسية لاتخاذ القرارات، والطرق المختلفة لإنهائها. كما حظيت الدراسات القانونية الخاصة بالحرب الأهلية، والقواعد التي تحكم تدخل بعض القوى الخارجية فيها، ببعض الاهتمام.

ويعود تركيز الباحثين على ظاهرة الحرب الدولية واهتمامهم بها، إلى الدعم المادي الذي تقدمه الحكومات والمنظمات الحكومية والوقفية لمثل هذه الدراسات على أساس أنها ظاهرة تهدد الأمن والسلام الدوليين. وبينما اشتهر عدد كبير من المنظرين والدارسين لمثل هذه الحرب في برامج ومشاريع بحثية في بعض الجامعات الأمريكية، مثل مشروع "محددات الحرب" الذي يقوم بإدارته الأستاذ ج. ديفيد سينجر في جامعة ميتشجان، فإنه لا توجد برامج مماثلة ينحصر اهتمامها بالحروب الأهلية في مثل تلك الجامعات. ورغم تخلف دراسات الحرب الأهلية، إلا أن هناك ثلاثة نماذج وصفية متشابهة، يمكن استخدامها كمدخل لفهم ظاهرة الحرب الأهلية في شمال مالي. وهذه النماذج النظرية هي أنموذج

الصراع الاجتماعي الممتد الذي وضعه الأستاذ إدوارد عازار، وأنموذج الحاجات الإنسانية الأساسية عند يوحان جالتونج، وأنموذج الحرمان المحدود عند تيدروبرت جور.

(أ) نظرية الصراع الاجتماعي الممتد

يعرف إدوارد عازار الصراع الاجتماعي الممتد بأنه ذلك الصراع بين فئتين اجتماعيتين أو أكثر الذي يأخذ طابعا تتباين فيه العرقيات أو الطوائف داخل كيان سياسي واحد يتميز بانعدام الأمن، وانحسار الاعتراف بالهوية الثقافية للجماعات المكونة للمجتمع، وعدم وجود نظام عادل للتوزيع [٣، ص ٢]. كما تتأثر هذه الصراعات بعوامل داخلية وإقليمية ودولية تؤثر على مسار الصراع وتعمل في الغالب على تأجيجه. ويرى عازار أن الهوية السياسية للجماعات المتناحرة تتأثر بطبيعة المجتمع وتعدد هويات الأفراد والجماعات السياسية فيه، وتباين انتماءاتهم الطائفية - كما يرى - بأن التراث الاستعماري قد ساعد على بقاء مثل هذه النزاعات ولو بشكل مستتر أو مطمور، حيث تبنت بعض الدول المستعمرة سياسة "فرق تسد" داخل أطر وكيانات الدول المستعمرة، المتباينة رسيا، حين استقلت دولهم. وأجبرتهم على العيش معا داخل إطار وكيان سياسي واحد، دون أن تعمل على صهر هذه الأقليات والجماعات العرقية المختلفة في إطار حضاري واحد [٣، ص ١٧]. ويرى أن الأسباب الاقتصادية تكمن في الغالب خلف الاحتجاجات السياسية المصاحبة للعنف الملاحظ في الحروب الأهلية. ويأتي ذلك عن طريق عدم وجود سبل لالتماس الدعم السياسي للنظام القائم لتلبية الاحتياجات الضرورية لجزء من مواطني الدولة. ويرى في السياسات التنموية غير المتوازنة سببا آخر في عدم الاستجابة لرغبات جزء مهم من المواطنين، أو العرقيات الموجودة داخل الدولة، مما يدفع بهذا الجزء أن يصبح هامشيا في المسار التنموي للنظام السياسي .كما يضع عازار جزءا من اللوم على عدم قدرة النخبة السياسية في البلاد على الاعتراف بهوية الجماعات

المهمشة، وعدم محاولة جذبهم للمشاركة في إدارة النظام السياسي. مما يدفع هذه الجماعات إلى الاغتراب عن النظام الذين يعيشون في كنفه [٣، ص٩].

ويرى عازار في حالة حدوث الحرب الأهلية، أن النظام السياسي نفسه يكون قد عجز أن يلعب دوره الأساسي كعامل وسيط ومحايد لحل النزاعات بين الجماعات والطوائف المكونة للمجتمع. ومن ثم يرمي بنفسه لصالح فئة أو جماعة معينة من هذه الجماعات العرقية المتنافسة.

العوامل الهيكلية

يحدد عازار عددا من العناصر الهيكلية والحركية المسببة لما يسميه الصراع الاجتماعي الممتد، ومنها:

١ - التباين الطائفي أو العرقي في المجتمع.

٢ - الحرمان الاقتصادي والسياسي.

٣ - عدم حياد الإدارة والسلطة السياسية.

٤ - البعد الإقليمي أو الدولي المؤجج للصراع [٣، ص ص ٧ - ١١].

وبرغم شمولية هذه الظواهر إلا أن عازار يعطي أولوية خاصة للتباين الطائفي والتمايز الثقافي للجماعات البشرية المتصارعة.

أما العوامل الحركية للصراع فيحددها بسبعة عوامل هي:

١ - انحسار قنوات الاتصال بين الجماعات البشرية.

٢ - وجود حادث مفجر للوضع، ولو كان هذا الحادث صغيرا.

٣ - الشعور الجماعي لطائفة أو فئة اجتماعية معينة بالظلم.

٤ - وجود حراك اجتماعي وتنظيمي على مستوى الطائفة أو الأقلية.

٥ - ظهور قيادات سياسية فاعلة على مستوى الطائفة أو الأقلية.

٦ - رد الفعل الحكومي.

٧ - وجود حليف أجنبي مساند لمطالب الطائفة [٣، ص ص ١٢ - ١٥].

ويرى عازار أن معظم هذه الصراعات تقود إلى عدد من النتائج ومنها انعدام الأمن الفردي والجماعي وتراجع وشلل الأجهزة الإدارية والمؤسسات السياسية في المجتمع وتصلب المواقف الطائفية وتحجرها، وكذلك انعدام الثقة بين الجماعات السياسية. وشيوع قيم الحرب من بغضاء وكراهية وتشاؤم، وزيادة الاعتماد الخارجي للطائفة على دول مجاورة أو قوية أخرى، وبالتالي تراجع استقلال الطائفة وقدرة زعمائها على اتخاذ قرارات تخالف قرارات حليفهم الخارجي [٣، ص ص ١٥ - ١٧].

احتواء الصراع

يذهب عازار إلى أن أي صراع اجتماعي ممتد يحتاج إلى سبيلين أساسيين لحل النزاعات القائمة، أحدهما رسمي ويتم عن طريق وساطة دولية، أما الآخر فهو ما يسميه بالمسار الدبلوماسي الثاني، غير الرسمي. ويتم ذلك باجتماع ممثلين غير رسميين للأطراف المتصارعة على مائدة واحدة لكسب ثقة بعضهم البعض، ومن ثم محاولة تحديد أصل المشكلة القائمة وأطرها وكذلك محاولة إيجاد حلول مقبولة لها. وهذا الجهد غير الرسمي لاحتواء الصراع يعتبره ادوارد عازار وعدد من منظري المفاوضات المحدثين، وسيلة جيدة لتقريب وجهات النظر، وإيجاد تسوية مقبولة.

وبالرغم من أن أنموذج عازار قد وضع أصلا لوصف الحرب الأهلية اللبنانية والظروف المثالية لإنهائها، إلا أنه يمكن أن يصف بشكل جزئي بعض ملامح انتفاضة الأزواد في مالي.

(ب) أنموذج الحاجات الإنسانية الأساسية عند يوحان جالتونج

يحدد يوحان جالتونج أربع حاجات إنسانية للأفراد والجماعات البشرية، لا يمكن أن يستقيم حالهم دون تحقيقها. وهذه الحاجات الأساسية هي الأمن وتوافر المتطلبات الأساسية للعيش، واحترام الهوية القومية أو العرقية للجماعة البشرية من قبل السلطة

السياسية الحاكمة ، والحرية. ويرى بضرورة وجود هذه الشروط كي يشعر الإنسان بإنسانيته وكيانه [٤ ، ص ص ٣٠٥ - ٣١٢].

ويفرق بين الحاجات المادية وغير المادية ، كما يفرق بين احتياجات النخبة واحتياجات السواد. وتحت هذه الحاجات الأربع الأساسية يعدد جالتونج حوالي ثمان وعشرين حاجة إنسانية فرعية. كما يحاول أن يحدد الاستجابة المثلى لمثل تلك الحاجات فمثلا حين يتحدث عن الأمن فهو يرى ضرورة وجود رجال أمن كشرط أساسي للحاجة الأمنية للأفراد . كما يعتمد المشاركة السياسية كآلية استجابة لحاجة الأفراد لفهم آلية مجتمعهم. ويرى بأن أعظم إشكالية تواجه شعوب العالم الثالث التي تعاني من صراع وحروب أهلية هو مسألة التهميش الاجتماعي لفئات أو مجموعات بشرية.

ومع أن نظريته تهتم بالأفراد أكثر من اهتمامها بالجماعات ، إلا أنها تنظر لمسألة الاحتياجات الأساسية بشكل شمولي جامع. كما يرى بأن الاحتياجات الأساسية - كما يسميها - يجب ألا تكون "هيراركية " كما فعل ماسلو حين وضع سلما للاحتياجات الأساسية للأفراد [٤ ، ص ٣٢٥].

ويذهب جالتونج إلى أن ترتيب هذه الاحتياجات يعتمد على طبيعة الأفراد والمجتمعات البشرية ، والإطار المعيشي أو الصراعي الذي تعيش فيه. كما يرى أن أي حل لمشكلة تضارب الحصول على إشباع هذه الاحتياجات يجب أن يتم بشكل تبادلي بين كل حاجة وأخرى .ويحذر جالتونج مما يسميه بالاحتياجات "الوهمية" مثل الحاجة إلى الهيمنة التي قد تمارسها فئة مستبدة بحق فئات اجتماعية أخرى داخل مجتمعها. ويرى أن مثل هذه الحاجات ليست إلا "وهما زائفا" في شعور الأفراد [٤ ، ص ٣٢٧].

(ج) أنموذج الحرمان المحدود عند تيدروبرت جور

يعرف (جور) الحرمان المحدود على أساس أنه الفرق بين القيم التي يعتقد الأفراد بحقهم في الحصول عليها ، والقيم التي يعتقدون أنهم سيحققونها فعلا في إطار نظامهم

الاجتماعي القائم. ويرى أن العنف الاجتماعي ينبع من شعور الأفراد والجماعات بالظلم والحرمان من عدم حصولهم أو تحقيقهم لما يعتبرونه حقا خالصا لهم [٥ ، ص ١٣]. ويرى أن هناك عوامل اجتماعية متعددة تؤثر على الصراع الاجتماعي ، ومنها الاطلاع على أنماط حياة جديدة ، ورؤيتها لتحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لفئة معينة داخل مجتمعها. أو تعرضها لتغيرات قوية متلاحقة من معدلات عالية من التنمية الاقتصادية تلحقها فترات تراجع اقتصادي واجتماعي. ويرى كذلك أن من أسباب الصراع تعرض المجتمع لنفحات أيديولوجية جديدة ، أو انعدام الإجماع على الأخذ بالقيم والعادات التقليدية ، وتفكك الإيمان بها ، أو بالروابط القائمة في علاقة السلطة بالأفراد والجماعات العرقية [٥ ، ص ١٣٤].

ويحاول (جور) وضع عدة فرضيات أساسية تحكم اندلاع الحرب الأهلية. وهذه الفرضيات تقول إن احتمال نشوب الحرب الأهلية يتزايد تحت شروط معينة هي :

١ - تقلص الفارق بين القدرات العسكرية لطرفي الصراع الاجتماعي.

٢ - بعد منطقة الصراع المحتمل عن المركز الجغرافي والمكاني للسلطة المركزية.

٣ - وجود دعم خارجي لمطالب فئة أو أقلية عرقية

٤ - وجود فروق جوهرية بين درجة حرمان النخبة النسبي ودرجة حرمان السواد (أو الأقلية العرقية).

٥ - التباين الطبقي [٥ ، ص ٣٦٦].

ومع أن (جور) يحدد العوامل والشروط الأساسية لاندلاع هذه الحروب ، إلا أنه لا يقدم حلولا معينة لاحتواء هذه النزاعات والحروب الأهلية.

وهناك التقاء نظري بين هذه المداخل الثلاثة إلا أن كلا من جور وجالتونج يركزان في مدخليهما على دراسة الدوافع والشروط الأساسية للصراعات الأهلية. ويحدد جور تلك الدوافع على أنها دوافع نفسية بحتة ، تنتج عن شعور الأفراد بالغبن والإحباط تجاه الوضع غير العادل لما يتوقعونه حقا لهم. ففي حالة الطوارق اعتبر المحاربون الأزواد استئثار

الحكومات العسكرية بالمعونات الأجنبية الموجهة لمناطقهم وكأنه سلب لحق خالص لهؤلاء الطوارق الذين عانوا من ظروف القحط، كما حدد هؤلاء أسباب حرمانهم بسبب تمايزهم الثقافي عن الأغلبية الحاكمة والممثلة في الجيش المالي، بينما نظر أفراد الجيش إلى بعثات الإغاثة في الشمال وكأنها تدعم الجهد العسكري لحركات الأزواد[١].

أما جالتونج فإنه يركز على العوامل الاقتصادية المؤثرة على حياة الجماعة البشرية، في هذه الحالة الأزواد، التي تحاول أن تلبي مثل هذه الحاجات، ولو عن طريق العنف. ويربط جالتونج بين عوامل احترام الهوية الثقافية أو العرقية، ويجعلها مساوية لتوفير المتطلبات الأساسية للعيش.

أما عازار، الذي يهتم بأسباب اندلاع الحروب الطائفية وطرق إنهائها، فإنه يركز على دور الدول الإقليمية في تأجيج الحروب الأهلية، أو تهدئتها. وفي حالة الأزواد فإن دور دول الجوار مثل ليبيا أو الجزائر كان حاسما، ولو بطريقة غير مباشرة في بداية تلك الحرب، كما كان مهما في حالة الجزائر كدولة وسيطة وضامنة للاتفاقيات المعقودة بين الحكومة الديمقراطية الجديدة في باماكو وبين حركات الأزواد.

ورغم أهمية هذه المداخل النظرية الثلاثة، إلا أنها تبقى مداخل وضعية لظاهرة سياسية واجتماعية عميقة تحتاج إلى اهتمام أكبر من قبل الباحثين. ونحن كمنظرين بحاجة لربط هذه النماذج والنظريات بنظريات الثورة وغيرها من نظريات صنع القرار في لحظات تاريخية حاسمة من تاريخ الشعوب، وخاصة وأن هذه الأسباب التي تعرضت لها النماذج الثلاثة هي أسباب ضرورية وليست كافية لنشوب الحرب الأهلية.[٢]

---

(١) مقابلات شخصية في باماكو وتمبكتو، مايو ١٩٩٥.

(٢) انظر على سبيل المثال نظرية بارنجتون مور (Moore) في انهيار العقد الاجتماعي المعنوي والأخلاقي للسلطة في المجتمعات، كمقدمة لاندلاع الثورة [٦، ص ص ٤٦٨ - ٤٧٧]. وكذلك دراسة فرد لوسون (Lawson) عن قرار الأفراد والجماعات للجنوح إلى العنف من وجهة نظر موازنة المغانم والمغارم [٧]. ولمراجعة نظريات الحرب من وجهة

الطوارق

الطوارق أو الملثمون هم مجموعة من القبائل التي تقطن الصحراء الكبرى، وتعيش على الرعي في أجزاء واسعة منها، وتجوب المناطق الصحراوية الممتدة من مصر شرقا حتى حدود المحيط الأطلسي غربا[٣] وتمتد ديار الطوارق من واحة الهوارة في مصر والكفرة في ليبيا شرقا حتى غدامس في الشمال في ليبيا كذلك، وسجلماسة في الجزائر وكذلك تغاز، أو تغازه على الحدود المغربية الجزائرية الموريتانية، في الشمال الغربي، وحتى وادان وأوديغشت في الغرب من صحراء موريتانيا. أما في مالي فتتداخل القبائل الطوارقية وقبائل الحسانية العربية في منطقة عرق الأزواد و تمبكتو وجاو وهما مدينتان محاذيتان لنهر النيجر، وينتشرون كذلك على حدود مالي والنيجر والجزائر في منطقة أفورغاس.

وتتداخل هذه القبائل الطوارقية مع قبائل أفريقية أخرى في حوض نهر النيجر مثل قبائل السونغهاي والماندنجو والفلاني، والتكرور (في حوض نهر السنغال). وليست هناك إحصائيات كاملة عن تعداد الطوارق إلا أن غالبيتهم تعيش في مالي والنيجر. بينما تعيش أعداد قليلة منهم في ليبيا والجزائر. ولا يعرف الطوارق أو الملثمون في مالي أنفسهم بهذا الاسم، بل يطلقون على أنفسهم، كما يطلق عليهم جيرانهم من القبائل الأفريقية مسمى البيضان. ولا يرون أنهم يختلفون في شيء كثير (عدا اللغة) عن جيرانهم من القبائل العربية. وينتشرون في جمهورية مالي في ثلاث محافظات شمالية هي المحافظة السادسة

نظر علماء الانثربولوجيا الاجتماعية، انظر: روس (Ross) وأفروخ وبلاك (Avruch and Black) [٨]، وكذلك كاسورا (Kassora) [٩].

(٣) اهتم عدد كبير من الكتاب والرحالة العرب والأجانب بالطوارق ودراسة أحوالهم المعيشية والسكانية. ومن أوائل من كتب عن الطوارق من العرب: ابن بطوطة [١٠، ص ص ٦٧٣ - ٧٠٠]، وابن خلدون [١١، ص ص ١٨١ - ١٨٦] وعصمت دندش [١٢]، وعالم الاجتماع الجزائري محمد السويدي [١٣]، وعبدالرحمن الجيلاني [١٤]، وإسماعيل العربي [١٥]. ومن الكتب الأجنبية المهمة عن الطوارق، انظر بوفيل (Bovil) [١٦] وورود (Rodd) [١٧]، وكذلك دراسة ترمنجهام (Trimingham) المهمة عن انتشار الإسلام في غرب أفريقيا وفي مناطق الطوارق، وفيها خرائط مهمة عن طرق التجارة عبر الصحراء الكبرى [١٨]، وكذلك رحلة ترنش (Trench) على ظهور الأبل للبحث عن مناجم الملح [١٩].

وقاعدتها تمبكتو، وتمثل نصف صحراء مالي المحاذية لموريتانيا والجزائر، والمحافظة السابعة، وهي التي تتخذ من مدينة جاو قاعدة لها، وتمتد من شواطىء نهر النيجر الشرقية حتى حدود جمهورية النيجر، والمحافظة الثامنة وتتخذ من مدينة كيدال في أقصى الشمال الشرقي، عند تقاطع حدود مالي مع كل من الجزائر والنيجر، قاعدة لها. ويبلغ تعداد سكان الطوارق في مالي ما بين ٥٠٠ر٠٠٠ إلى ٦٠٠ر٠٠٠ نسمة، حسب ما يفيد به بعض سكان المنطقة، أما الإحصائيات الحكومية، غير الدقيقة، فتضع عددهم ما بين ٢٥٠ر٠٠٠ إلى ٣٠٠ر٠٠٠ نسمة [٢٠، ص٣]. وقد اختلف المؤلفون والكتاب الذين كتبوا عن الطوارق في تحديد أصولهم. فعبد الرحمن بن خلدون يرى أنهم جزء من قبيلة صنهاجة البربرية المشهورة. ويقول إنهم " أبعدو" في أجزاء الصحراء الكبرى قبل الفتح الإسلامي. ولا يذكر القوى التي أثرت على إبعادهم من مناطق الشمال الأفريقي وواحاته ووديانه [١١، ص ١٨١]. ويرى كذلك أنهم هجروا التلال إلى الصحراء واستوطنوها، واتخذوا من ألبان الأنعام ولحومها طعاما لهم، وأصبحوا طبقة سكانية رابطة بين وسط أفريقيا وشمالها.

ويعدد ابن خلدون عددا من قبائل الملثمين، كما يسميهم، ويقول: إن أشهر قبائلهم هي كذالة، ولمتونة، ومسوقه، وتريكة قنا، وكافزا غاوة، ولمطة. وكلهم، كما يذكر، أخوة لقبائل صنهاجة البربرية المغربية. كما يذكر ابن خلدون أن هناك نظريات متعددة لأصول قبيلة صنهاجة، بعضها يرى أنها انحدرت من أصل سامي من الكنعانيين، سكان فلسطين القدامى. وأخرى ترى أنهم من ولد "قبط بن حام"، "فهم والأقباط المصريون من أصل واحد"[١١]. ويرى بعض من نسابة البربر أن بعضا من قبيلة صنهاجة ربما انحدر من بعض بطون قبيلة حمير اليمنية، التي اجتاز بعض عشائرها البحر الأحمر إلى السودان ومنها إلى شمال أفريقيا، حيث استوطنوها في عصور قديمة [٢١، ص ٣٨ و٣٩].

أما المؤلفون الغربيون ومنهم لورد (رينل أوف رود) فيرى أن صنهاجة وأغلب البربر هم من سكان ليبيا القدماء. ومهما كانت أصولهم العرقية، فإن للطوارق لغة خاصة بهم، تسمى التماشيق، وهي لغة مكتوبة ويتكلم بها ثلث سكان شمال مالي، وفيها كلمات عربية كثيرة [١٧، ص٧].

وهناك في الوقت الحاضر قبائل طوارقية شمالية تعيش في الجزائر، في منطقة الأحجار، وفي ليبيا، في منطقتي تبستي وفزان. وهناك طوارق جنوبيون يعيشون في مالي في مناطق كيدال وتمبكتو وجاو، ويعيشون كذلك في النيجر في منطقة إير [٢٢، ص٥]. وقد تعرضت حياة الطوارق في العصور الحديثة لتجارب مريرة. فقد احتلت بلادهم من قبل الفرنسيين عام ١٨٩٤ ودخل الفرنسيون تمبكتو عام ١٨٩٥. وقد قاوم الطوارق هذا الاحتلال وثاروا ضده في ثورات متعددة كان آخرها ما سمي، بثورة "نقض العهد" عام ١٩١٤ - ١٩١٦ [٢٣، ص ١٦]. وبالرغم من نجاحهم المبدئي في صد الغزوات الفرنسية لبلادهم وصحاريهم، إلا أن القوة العسكرية التي كان يتمتع بها الفرنسيون واستخدام قوات قبلية محمولة على نجائب سريعة في الصحراء، قد ضمن للسلطات الفرنسية خضوع الطوارق. وكانت هذه القوات المحمولة على الجمال البيضاء السريعة تسمى"Laparrine's Meharists" نسبة إلى قائدها (فرانسوا هنري لابارين) ويشبه استخدام الفرنسيين لهذه القوات، استخدام البريطانيين لقوات البادية التي كان يقودها لورنس العرب في صحراء الشام الجنوبية [١٧؛ ١٩، ص٦٩ و٢٦].

وباستخدام القوات سريعة الحركة، نجح الفرنسيون في توسيع رقع نفوذهم في الصحراء الكبرى وربط مستعمراتهم في الجزائر والمغرب وتونس، ببقية مستعمراتهم الأخرى في السودان الغربي. ومع ذلك فإن الطوارق رفضوا الخضوع الكامل للاحتلال الفرنسي، وتعاونوا مع الحركة السنوسية في ليبيا [١٧، ص ١٣]، ولم يرسلوا أبنائهم في الغالب للمدارس الفرنسية، التي أقيمت واحدة منها في تمبكتو مع بداية هذا القرن. وأكدوا تعليم أبنائهم اللغة العربية والدين الإسلامي في المدارس الخاصة. وحين استقلت

هذه البلدان عن فرنسا، مثل مالي التي استقلت عام ١٩٦٠، وجد أبناء الطوارق أنهم يعيشون على هامش الحياة السياسية في هذه البلدان الناطقة بالفرنسية. ولم يتمكنوا من المشاركة في الهياكل البيروقراطية والعسكرية الجديدة لهذه الدول، نظرا لعدم إلمامهم باللغة الفرنسية أو باللغة الوطنية في مالي، وهي لغة البامبارا المنتشرة في وسط البلاد وجنوبها.

أسباب الحرب الأهلية في الأزواد

استقلت معظم الدول الأفريقية بما فيها مالي والنيجر عام ١٩٦٠، وحصلت الجزائر على استقلالها عام ١٩٦٢. أما ليبيا فقد استقلت في الخمسينيات. وكانت مالي قد كونت عند استقلالها مع النيجر والسنغال وبوركينا فاسو اتحادا سمي باتحاد جمهوريات السودان الغربي. إلا أن هذا الاتحاد لم يعمر طويلا، وانفصلت كل دولة من هذه الدول الأربع في نظام سياسي خاص بها.

ومع استقلال هذه الدول، وجد الطوارق أنفسهم محاطين بحدود أربع دول أفريقية جديدة. وحد ذلك من قدرتهم على الحركة، وعلى تميزهم التاريخي بنقل السلع عبر الصحراء. فقد كانوا تاريخيا ينقلون الذهب والرقيق من غرب أفريقيا إلى المغرب كما كانوا ينقلون الملح من تغازه في وسط الصحراء إلى مدن السودان، كما يذكر ذلك رحالة عرب كثيرون ومنهم ابن بطوطة، والفاسي (وهو المعروف بالغرب بمسمى ليو أفريكانوس). كما كانوا ينقلون التمر من واحات الجزائر وليبيا إلى حوض نهر النيجر. ولما نجح الاستعمار الفرنسي في احتلال بلدان السودان الغربي، ربط بعضها ببعض عن طريق السكك الحديدية فأصبحت تجارة جمهوريتي مالي والنيجر مرتبطة بشكل مباشر بالمنافذ والموانىء البحرية السنغالية على المحيط الأطلسي. وأصبحت معظم السلع، بما في ذلك الملح، تأتي من شواطىء الأطلسي. وبهذا فقد الطوارق جزءا كبيرا من أهميتهم التجارية في تجارة الصحراء التي كانت تخترق تلك الصحراء باتجاهات عدة.

وقد حلت السيارات والعربات في أفريقيا محل سفينة الصحراء، التي كانت تمثل العمود الفقري لاقتصاد الرعي لدى الطوارق، مما زاد في تهميش دورهم الاقتصادي. وزاد تحول أعداد كبيرة منهم لرعي الأبقار والمواشي الأخرى، التي يستطيعون أن يبيعوا لحومها في أسواق الدول الأفريقية الحديثة. وهكذا أثر هذان العاملان تأثيرا سيئا في حياة الطوارق الرعوية.

أما العامل الثالث الذي أثر على حياة الطوارق فهو موجة الجفاف التي عصفت بمناطقهم منذ نهاية الستينيات. وكانت موجات الجفاف هذه تأتي على دورات تاريخية تستمر من حوالي ثمان إلى عشر سنين .وهكذا تأثرت معيشة هؤلاء الطوارق وبدأوا يهجرون مناطقهم القاحلة ويهاجرون إلى الجنوب [إلى ضفاف نهر النيجر] لرعي ماشيتهم. وربما التحق بعض منهم في العمل بالاقتصاد المزدهر في السبعينات في الأعمال الحكومية أو في خدمة شركات النفط في كل من الجزائر وليبيا. وقد اعتبرت ليبيا هؤلاء الطوارق مواطنين عربا ليبيين وعاملتهم على أساس المساواة مع بقية المواطنين الليبيين. أما في الجزائر فإن عدد السكان من الطوارق كان محدودا جدا ولم يكن له أي تأثير على التركيبة السكانية. أما في جمهورية مالي فقد حدث احتكاك عسكري بين قبائل الطوارق وبين الحكومة المالية في بداية الستينيات حين حاولت الحكومة توطيد أركان نفوذها في أطراف الصحراء. وحدثت عدة مواجهات عسكرية عام ١٩٦٣ سقط فيها العديد من القتلى من كلا الجانبين. وتقول بعض المصادر الأجنبية أن بعض القادة العسكريين في ذلك الحين في الجيش المالي قد قام بتسميم بعض الآبار المنتشرة في الصحراء لحمل الطوارق على الهجرة من تلك المناطق [٢٣، ص ١٠٤]. وقد نجحت هذه الحملات التأديبية ضد ثوار الطوارق في مالي، وكذلك عمل الجفاف على حملهم في أواخر السبعينيات إلى الهجرة إلى ليبيا والجزائر.

وتقول بعض المصادر أن ليبيا بدورها قد شجعت بعض أبناء هؤلاء المهاجرين من الطوارق على الانخراط في صفوف ما سمي بـ "الفيلق الإسلامي" الذي حارب إلى جانب

قوات منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، وكذلك شهد بعض المعارك في تشاد. ولعل الكساد الاقتصادي الذي حل بكل من الاقتصاد الليبي والجزائري في أواخر الثمانينيات، قد حمل عددا من هؤلاء الشباب الطوارقيين على حمل أسلحتهم والعودة لأرض آبائهم في شمال مالي [٢٤، ص٤].

وصادف عودة هؤلاء المهاجرين الطوارقيين الماليين إلى مناطقهم الصحراوية، حدوث جفاف شديد في جنوبي الصحراء الكبرى، الأمر الذي دفع برعاة الطوارق إلى التحرك من جديد جنوبا صوب المراعي الخضراء في السافانا جنوب نهر النيجر. ولعل هذه الحركة الصحراوية صوب الجنوب ليست شيئا جديدا، فلقد ذكر الباحث الجزائري محمد السويدي في دراسة مهمة له عن بدو الطوارق أن هذه الحركة التاريخية نحو الجنوب هي سمة أساسية من سمات معيشة الطوارق في الصحراء ومعاناتهم مع دورات الجفاف والقحط التي تحل بهم [١٣، ص ٥٧].

وهكذا فإن الجفاف والكوارث الطبيعية إذا ما اقترنت بعدم اكتراث السلطة المركزية لما أصاب الجماعات المتمايزة عن الطبقة الحاكمة، ربما تقود في بعض الدول، مثل مالي إلى حروب وانتفاضات مسلحة.

جبهات تحرير الأزواد

عاد في أواخر الثمانينيات الشباب المسلحون والمجندون إلى مناطقهم الصحراوية في شمال مالي وغرب النيجر، وهي المناطق المسماة بمنطقة "الأزواد". وكان هؤلاء الشبان وهم أبناء اللاجئين الطوارق الذين شردوا في انتفاضة عام ١٩٦٣ يحملون أيديولوجية سياسية تطالب بإنهاء حالة التهميش السياسي الذي تعاني منه مناطقهم. ووجدوا أن الجفاف قد زاد من فقر القبائل الطوارقية، وأن الحكومات المركزية المتعاقبة في باماكو، لم تدعم معيشتهم وتخفف من فقرهم. حيث كانت الحكومة المركزية نفسها تعيش في أوضاع مالية سيئة، وغالبية شعب مالي يعاني بدوره من فقر مدقع. إلا أن هؤلاء الشباب لم

يدركوا مثل هذه الحقائق. وكما هو الحال فإن رحيل الرعاة من أطراف الصحراء إلى مراعي السافانا الغنية بخضرتها، قد صاحبه كذلك احتكاك بين الرعاة والمزارعين الأفارقة وبين الرعاة الطوارقيين. وحدثت احتكاكات كثيرة بين الجانبين، وتدخل هؤلاء الثوار بأسلحتهم لجانب بني قومهم من الطوارق. كما وقفت القوات الحكومية تساند المزارعين في جنوب النهر. وحدثت تجاوزات كثيرة من كلا الجانبين ذهب ضحيتها أعداد من المدنيين. أما مقاتلو الأزواد فكانوا غالبا ما يلجأون إلى الصحراء بسياراتهم المجهزة للطرق الوعرة للاحتماء برمالها من قوات الحكومة المركزية. وسعى عدد من جهات الإغاثة العربية والأوروبية إلى تخفيف حدة معاناة القحط والمجاعة التي تعرض لها الطوارق. وكان بعض منها يضطر لدفع بعض المال لمقاتلي الأزواد لحمايته، وتعرض بعض من سيارات هذه البعثات للسرقة مرات عديدة. كما حصلت تجاوزات في حق بعض أفراد هذه البعثات الأوروبية من قبل بعض أفراد جنود الحكومة، بحجة أن هذه البعثات متعاطفة مع ثوار الأزواد (وعلى سبيل المثال فقد قتل أحد أفراد بعثة الإغاثة السويسرية في المناطق الصحراوية في شتاء عام ١٩٩٣م على يد أحد جنود الحكومة). ويرى هؤلاء الثوار أن معظم المشاريع الاقتصادية التي كانت تقوم بها الحكومة خلال حكم الرئيسين موديبوكيتا وموسى تراوري خلال العقود الثلاثة الماضية، كانت توظف من قبل السلطة العسكرية الحاكمة في المناطق الوسطى والجنوبية من البلاد. ويطالبون الحكومة المركزية بإنهاء حالة الفقر والتهميش الذي تعيشه مناطقهم الشمالية، وإعطاء أهمية متزايدة لتنمية مناطقهم التي تزخر بكميات وافرة من المعادن مثل الحديد والليثيوم واليورانيوم.(٤)

وتقول الحكومة الديمقراطية الجديدة في مالي إن الأنظمة العسكرية السابقة لم تقم بأي تنمية حقيقية في البلاد، وأن النظام لم يقم بأي دور تنموي حقيقي باستثناء مشروعي إقامة سدين في منطقة "سيلنجي" ومنطقة "مانانتلي" في جنوب البلاد وغربها. وكذلك مشروع إقامة شركة وطنية لتسويق القطن والمنسوجات. وتقر الحكومة الجديدة في مالي بأن

---

(٤) مقابلة شخصية في باماكو، ٦ مايو ١٩٩٥.

الحكومات العسكرية السابقة وأعوانها من الإداريين الفاسدين وزعماء بعض القبائل المحلية، كانوا يستولون على كميات كبيرة من الأغذية والمعونات الدولية التي ترسلها الدول وهيئات الإغاثة العالمية لمساعدة سكان هذه المناطق على التعايش مع القحط الذي كان يجتاحها في بعض السنين [٢٤، ص٢].

ولا توجد إحصائيات دقيقة عن سكان المناطق الشمالية من مالي (مناطق عرق الأزواد كما يسمونها)، ولكن تشير بعض الإحصائيات الحكومية إلى أن سكان المناطق الشمالية يصلون إلى ٨٤٠,٠٠٠ مواطن، أو عشر تعداد السكان، ويتألفون من خمسة عناصر بشرية هي: السنغوي ويمثلون (حسب الإحصاءات الحكومية) حوالي ٣٥٪ من سكان الشمال، أو ٢٤٩,٠٠٠ نسمة، والطوارق ويمثلون ٣٠٪ من سكان الشمال، أو ٢٥٢,٠٠٠ نسمة، والفلاني وهم قبائل تفصل بين مناطق الطوارق ومناطق السنغوي، ويمثلون حوالي ٢٠٪ من سكان الشمال، وقبائل البامبارا والبوزو، وهي قبائل من الوسط (البامبارا) ومن الجنوب الغربي البوزو ويمثلون حوالي ١٠٪ من سكان الشمال (٨٤,٠٠٠ نسمة)، والعرب ويمثلون حوالي ٥٪ من سكان الشمال (٤٢,٠٠٠ نسمة)[٢٠، ص ٣].

ويقول الطوارق أن تعدادهم هو ضعف ما تتيحه الإحصاءات الرسمية، وأنهم يتراوحون بين ٥٠٠ر٠٠٠ و ٦٠٠ر٠٠٠ نسمة. كما يقول العرب بأن تعدادهم يصل إلى ١٠٠ر٠٠٠ نسمة. والواقع أنه يصعب وجود إحصاء دقيق لهذه الجماعات البشرية التي ترعى مواشيها (خلال السلم) من موريتانيا غربا إلى النيجر وبوركينا فاسو في الشرق، كما تصل مواشيها إلى جبال غينيا في الجنوب الغربي [٢٠].

وتعد الإحصائيات عن تعداد الثوار من الأمور الدقيقة التي لا يمكن الحصول على إجماع حولها من قبل الحكومة أو من جانب الثوار الأزواد. فالحكومة تقول إن عدد ثوار

الأزواد لا يتجاوز ٢٥٠٠ مقاتل، بينما يشير أحد قادة هذه الحركات إلى أن تعدادها يصل إلى ٧٠٠٠ مقاتل.(٥)

وتوجد أربع مجموعات مسلحة تمثل حركات الأزواد وتتعدد هذه الحركات لتمثل مختلف قبائل الطوارق والعرب في الشمال. وهذه الحركات هي:

١ ـــ الجبهة الإسلامية العربية في الأزواد

وكان يقودها إلى عهد قريب الذهبي ولد سيدي محمد، ويعتبر الآن منشقا، ويعيش في الجزائر. وكان قد وافق على الميثاق الوطني الذي وقع في باماكو عام١٩٩٢، إلا أنه ثار ضد الحكومة المركزية، لأنه يشعر بأنها لم تقم بتنفيذ بنود ذلك الميثاق. وفي الوقت الحاضر يقود الحركة ويمثلها في باماكو نائبه أبو بكر صادق، وزيدان أق سيدي الأمين. وتركز نشاط هذه الحركة في منطقة بوريم، شمال غرب مدينة جاو.

٢ – الحركة الشعبية لتحرير أزواد

ويرأسها إياد أق غالي وهي من أكبر هذه الحركات وتعد الحركة الأم التي انشقت عنها عدة حركات فيما بعد. ومركز قوتها في منطقة كيدال. وقد التزم إياد أق غالي وحركته بالميثاق الوطني، وتمثل هذه الحركة في الغالب قبائل الأفوغاس الطوارقية وحلفائهم الذين يقطنون بين قريتي "تالاتاتي" و"ميناكا" في منطقة كيدال.

٣ – الجيش الثوري لتحرير أزواد

وهي حركة منشقة من الحركة الشعبية لتحرير أزواد، ويترأسها السيد عبد الرحمن غالا، ومعظم المنتمين إلى هذه الحركة من قبائل طوارق (أمجاد وايشدنهاران) ويتواجدون شمال تمبكتو، وحول تيدارمين.

---

(٥) هذه النقطة ومعظم الملاحظات التالية تعتمد على مقابلات شخصية للباحث، باماكو وتمبكتو، مايو ١٩٩٥.

٤ – الجبهة الشعبية لتحرير أزواد

وتمثل قبائل الشمانماس و كيل انتصار من الطوارق في محيط تمبكتو. وهذه القبيلة كانت تاريخيا تابعة لقبائل المغارين. ويرأس هذه الحركة ريسا حق سيدي محمد.

وبالإضافة إلى الحركات الأربع الرئيسية، فهناك ثلاث حركات صغيرة ليس لها تأثير كبير على مجرى الأحداث السياسية في الشمال لكنها يمكن أن تعطل تنفيذ بنود اتفاقيات السلام في المنطقة [٢٠، ص ١٠ و ١١].

وتنسق هذه الحركات الأزوادية تفاوضها ونشاطها في باماكو العاصمة عن طريق مكتب موحد للتنسيق يترأسه بالتناوب سنويا أحد زعماء هذه الحركات. كما تتم عملية التعامل اليومي بين الحكومة المالية وهذه الحركات عن طريق مفوضية الشمال التي يرأسها جنرال عسكري سابق، خدم قبل عدة سنوات سفيرا لدولة مالي في الجزائر ولعب دورا مهما في المفاوضات بين الطرفين، كما أن هذه المفوضية عبارة عن وزارة مرتبطة بشكل مباشر برئيس الوزراء ورئيس الجمهورية.

وبالإضافة إلى الحركات الأزوادية، فقد ظهر خلال العامين الماضيين حركة من السود في مناطق الشمال تسمى جماعة قاندا كوي أو " أصحاب الأرض" بلغة البامبارا. وهذه الحركة ليست منظمة عسكرية وإنما هي مجموعة من المليشيات ممثلة للمزارعين وللعسكريين غرضها الرئيسي حفظ أمن القرى من هجمات جماعات الأزواد، ويترأسها السيد عبد الله ميجا، كما ينتسب إليها كبار الشخصيات في البلاد. إلا أن بعض الأشخاص من المواطنين الماليين ومن موظفي الأمم المتحدة، قد ذكروا أن هذه الحركة قد قامت بأعمال حرق لبعض القرى، دون تدخل من الجيش لوقف ذلك، على سبيل الثأر، مما ساعد في هجرة وتشريد بعض مواطني الشمال. وهناك بعض الإشاعات في باماكو أن هذه الحركة تحصل على مساندة من بعض المنفذين في الحكومة المالية، نظرا لأن الجيش لم يتمكن من القيام بعمله في حفظ الأمن والسلام في المنطقة. وهناك إشاعات

أخرى بأن هذه الحركة قد تلقت في فترة من الفترات معونات أمريكية على أساس أنها تقاتل جماعات الأزواد الذين يقال كذلك أن ليبيا تساندهم. ولكن معظم الزعماء السياسيين في البرلمان، بما فيهم رئيسه، يدينون حركة قاندا كوي ويعتبرونها خارجة عن القانون، ويمكن أن تؤدي إلى صراع عرقي. وقد ضعف دور هذه الحركة بعد التوقيع على وقف إطلاق النار الأخير في ديسمبر من عام ١٩٩٤.

صعوبات تنفيذ اتفاق الميثاق الوطني

وقعت الحكومة المالية وجبهات الأزواد عدة اتفاقيات منذ عام ١٩٩١، ولعبت الجزائر دور الوسيط في معظم هذه الاتفاقيات. وأهم هذه الاتفاقيات هي الميثاق الوطني الذي وقع في باماكو في ١١ إبريل عام ١٩٩٢[٢٥]. ويتضمن الميثاق بنودا عديدة من أهمها التأكيد على وقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة، وإنشاء مفوضية خاصة بالشمال، والدعوة إلى تحقيق اللامركزية في السلطة السياسية عن طريق إنشاء مجالس محلية على مستوى كل محافظة من محافظات الشمال الثلاث، وكذلك إنشاء مجلس منتخب يجمع ممثلي المحافظات الثلاث ويتمتع بميزانية مستقلة ومتصل بشكل مباشر برئيس الجمهورية، ويعمل على التخطيط والإشراف على تنفيذ المشروعات التنموية في المناطق الشمالية. كما يدعو الميثاق إلى إنشاء محكمة تحقيق في جرائم الحرب، وتكوين صندوقين أحدهما خاص بتعويضات للمدنيين المتضررين من الحرب، والثاني لتشجيع ودعم المشاريع الاقتصادية الصغيرة في المناطق الشمالية. وينص الميثاق كذلك على تشجيع إعادة اللاجئين في البلدان المجاورة إلى قراهم الأصلية وتوطينهم عن طريق تنمية هذه القرى، وكذلك التعاون الوثيق بين الحكومة المالية ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى في هذا المجال [٢٠، ص ص ١٢٧ - ١٦٦، و ٢٦].

وينص الميثاق الوطني على انضمام ٢٣٠٠ مقاتل من منسوبي جبهات الأزواد إلى القوات المسلحة والحرس الوطني المالي وقوات الشرطة والجمارك وغيرها، وكذلك

انضمام عدد آخر من المقاتلين إلى الوظائف المدنية الأخرى. وأن يبدأ الجيش في فتح أبواب مدرسة التدريب الحربي للمواطنين الأزواد، أو الطوارق، ويحجز ما نسبته ٤٠٪ من مقاعد هذه المدرسة لأبناء الشمال [٢٠، ص ص ٣٤ - ٥٢].

وقد تم حتى الآن انضمام حوالي ٦٤٠ مقاتلا من مقاتلي الأزواد إلى القوات الحكومية، بعد فترة تدريب تصل إلى حوالي شهر واحد. وقد حدثت بعض الاحتكاكات بين بعض قوات الجيش وبعض المقاتلين المجندين، حيث تتمركز الوحدات الجديدة في المناطق الشمالية، التي كان الطرفان يتقاتلان فيها من قبل. وتثير الحوادث القديمة بين الطرفين إشكالات وذكريات دامية.

وهناك إشكالات عدة في استيعاب المقاتلين الأزواد في صفوف القوات المسلحة. فمعظم أبناء الأزواد قد تعلم في الجزائر وليبيا ويتحدث العربية بطلاقه، ولكن إلمامهم باللغة الفرنسية (وهي اللغة الرسمية في مالي) ضعيف، وهذا يجعلهم في بعض الأحيان غير قادرين على الاندماج في وحداتهم الجديدة. وهناك انتقادات عدة من قبل العسكريين لجنود الأزواد وضباطهم حيث يقولون إن هؤلاء الجنود غير مدربين تدريبا كافيا على الالتزام بقواعد الضبط والربط العسكري، كما أنهم يطالبون بوظائف أعلى مما تمكنهم منه مؤهلاتهم. كما أن استيعاب هذا العدد (في حدود ٢٥٠٠ جندي وضابط) بشكل مباشر في صفوف القوات المسلحة من شأنه أن يغيّر من التركيبة القبلية للجيش المالي. فعادة ما ينحدر معظم جنود الجيش من المناطق الجنوبية الغربية من قبائل البوزو، بينما ينحدر معظم الضباط من قبائل البامبارا التي تعيش في وسط البلاد، وتتمتع بمعظم الأعمال والوظائف الرئيسية في الجيش والسلطة المدنية. ولما كان حجم الجيش صغيرا، في حدود ٧٥٠٠ جندي فإن تغيير التركيبة العرقية لنصف تعداد القوات المسلحة من شأنه أن يغير من التوازن القبلي في صفوفه. لذا كان ضباط الجيش من أكثر المعارضين لتطبيق الميثاق الوطني، لأنه يهدد مصالحهم والوظائف المتاحة.

ويبدو أن مسألة إقناع الجيش بأهمية تنفيذ الميثاق والاتفاقيات مع جبهات الأزواد يعدّ خطوة مهمة في سبيل بناء جسور الثقة داخل المجتمع المالي ومؤسساته. وفي ظل نظام ديمقراطي فإن على الجيش الانصياع للإرادة السياسية المدنية، التي يمثلها البرلمان والذي وافق بالإجماع على الميثاق الوطني. ويظهر أن بعض زعماء الجيش يعتبرون الميثاق خضوعا للإرادة الجزائرية في شأن إنهاء المعضلة الأزوادية وإيجاد حل مقبول لها، حيث لعبت الجزائر دورا كبيرا في هذا الميثاق. وبرغم حضور السيد جيرالد بيزاني (المدير السابق لمركز العالم العربي في فرنسا) ومستشاره أحمد داده ولد أحمد سيسي (من أصل موريتاني وله دراية واسعة بشؤون الصحراء والطوارق)، برغم هذا الحضور، إلا أن الدور الفرنسي في المفاوضات كان دورا رمزيا.

ويظهر أن السياسيين والأحزاب في مالي مثلها مثل جبهات الأزواد تخشى من أن ينسف الجيش الاتفاقات العديدة بين الأزواد والحكومة المالية، فقد كان الجيش المالي يحكم البلاد منذ عام ١٩٦٨ بشكل مباشر، وسيمضي وقتا طويلا قبل أن يقتنع العسكريون بأهمية وجدارة الزعماء السياسيين في إدارة الشؤون السياسية وفي إيجاد حلول ناجعة لمشكلة الشمال. علما بأن العسكريين لا يزال لهم دور مهم في تنفيذ الاتفاقيات، فرئيس مفوضية الشمال الحالي، هو جنرال عسكري سابق وله خبرة طويلة في المجال الدبلوماسي كسفير في الجزائر، وكذلك فإن تنفيذ اتفاقيات السلام مربوط ببعض العسكريين الذين يديرون وزارة الداخلية.

الاتفاقيات مع الدول المجاورة

وقعت مالي اتفاقيات متعددة مع دول الجوار وهي الجزائر وبوركينا فاسو وموريتانيا لإعادة اللاجئين الذين يقطنون في هذه الدول إلى قراهم الأصلية في مالي. وهناك حوالي مائة ألف لاجيء هربوا من مناطق القتال في الشمال، منهم حوالي ٥٠٠٠ لاجيء داخل مالي نفسها [النازحين] و ٩٥٫٠٠٠ لاجيء موزعين كما يلي:

١ - ٥٠٫٠٠٠ لاجىء في موريتانيا.

٢ - ٣٥٫٠٠٠ لاجىء في الجزائر.

٣ - ١٠٫٠٠٠ لاجىء في بوركينا فاسو.[٦]

وكانت الأمم المتحدة جزءا من هذه الاتفاقيات الثنائية بين مالي وجيرانها، ويذكر رئيس مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في باماكو، أن عملهم في السابق كان ينحصر في إغاثة اللاجئين في الدول المجاورة بالماء والخيام والطعام. وأنهم انتقلوا الآن إلى مرحلة جديدة خاصة بإعادة توطين اللاجئين في قراهم الأصلية. وقد بدأوا بالمخيمات في الجزائر. حيث يقومون بتحديد القرى الأساسية التي انتقل منها هؤلاء اللاجئون. وبعد أن حددوا حتى الآن أهم أربع عشرة قرية نزح منها هؤلاء اللاجئون، قاموا بالتنسيق مع منظمات الإغاثة الأخرى ذات الخبرة في هذا المجال بتقسيم العمل في محاولة تنمية هذه القرى، عن طريق بناء مدرسة ومستوصف وحفر بئر للماء أو أكثر حسب عدد السكان في القرية، وبناء سكن مجاور للمدرسة وللمستوصف للمدير وللطبيب، على أن تباشر الحكومة المالية تعيين الأطباء والأساتذة. وقد بدأوا في بناء هذه الخدمات في أربع قرى حتى الآن. وقد سمع هؤلاء اللاجئون ببدء تنمية قراهم، فبدأوا بالعودة من تلقاء أنفسهم لهذه القرى. ويرى رئيس مفوضية اللاجئين، أن هذا العمل سيستمر لفترة تقارب خمس سنوات أو أكثر حتى تتم عودة غالبية اللاجئين من الدول المجاورة. وقد بدأ بالفعل حوالي ٩٠٠ لاجىء من اللاجئين الأزواد المقيمين في مخيمات على الحدود الجزائرية في العودة إلى قراهم الأصلية.

انتفاضة الأزواد والنماذج النظرية للحرب الأهلية

حين ندرس النماذج النظرية الثلاثة التي تعرضنا لأبرز سماتها في صدر هذا

---

(٦) مقابلة مع ممثل منظمة الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، باماكو، ٩ مايو ١٩٩٥.

البحث، نجد أن هذه المداخل النظرية ليست منفصلة كلية عن بعضها البعض. وحين نستعرض الأسباب التي دفعت بالأزواد إلى اللجوء إلى حمل السلاح فإنها أسباب متعددة ذات طابع رسيّ واقتصادي وبيئي. غير أن الفروق الرسيّة أو الطائفية التي أبرزها إدوارد عازار في نموذجه تنطبق بالفعل على الفروق الثقافية والعرقية التي تفصل بين سكان صحراء الأزواد وبقية سكان مالي في جنوبي النهر. وهذا لا يعني أن السكان في شمال البلاد هم من الطوارق والعرب "البيضان"، بل إن هناك عددا من قبائل البيلا التي تعد من الطوارق السود، ولكن ينظر إليهم على أنهم من الطبقات التابعة لنبلاء الطوارق. فالمجتمع الطوارقي ينقسم إلى ثلاث طبقات أساسية: النبلاء (أو الإيموشاغ)، والخماسون أو المزارعون ويدعون بالحراطين عند عرب الصحراء أو (الأزغاغان) عند الطوارق. ويشارك هذه الطبقة الصيادون من الأتباع (إيجاد). أما الطبقة الثالثة فهم الأكلان أو العبيد، والعتقاء (إيدي فان) [١٣، ص ٧٦ و ٢٧].

وقد أثر هذا التقسيم الاجتماعي على العلاقات بين الأفارقة جنوب الصحراء وبين الطوارق في شمالها. كما انعكس على حركات تحرير الأزواد نفسها، التي لم تنقسم فقط على شكل منظمات وحركات ممثلة لقبائل معينة، بل تفككت بعض منها على أساس عرقي وطبقي كذلك .فلقد جاء النزاع بين الجيش الثوري لتحرير الأزواد وبين الحركة الشعبية للأزواد تعبيرا عن رغبة قبيلة "الأمجاد" من الصيادين (الأتباع) الذين كانوا يرغبون في التخلص من هيمنة قبيلة "الايفوغاس" النبيلة. كما حاولت قبائل الداوساهاك التخلص من هيمنة قبائل العلمندين عن طريق إنشاء جبهة وطنية خاصة بها سمتها الجبهة الوطنية لتحرير الأزواد [٢٤، ص١١]. وترى جميع جبهات الأزواد (بغض النظر عن سماتها العرقية والقبلية) أن قبائل البامبارا الجنوبية تهيمن على الوظائف الحكومية الرئيسية وتهمل الشمال وتهمشه، كما لا تهتم بأمن المناطق الشمالية، وفي هذا تطبيق حي لنموذج جالتونج.

وحين ندرس أنماط التجنيد التي مر بها شبان مناطق الأزواد الذين تدربوا على حمل السلاح في ليبيا وتشاد وغيرها، الذين اطلعوا في السبعينيات والثمانينيات على أنماط معيشة في ليبيا والجزائر أكثر تقدما وتطورا من مستوى الفقر الذي يعيشونه في مناطقهم الصحراوية، فإن ذلك دفعهم إلى حمل السلاح وتبني إيديولوجية جديدة ترفض الحيف الذي لحق بهم. وفي ذلك إثبات لنموذج جور الخاص بالظلم الاجتماعي والحرمان. كما ساعد بُعد منطقتهم الجغرافية عن المركز وصعوبة تضاريسها الجغرافية (فرضيات نموذج جور)، وكذلك ضعف الجيش المركزي، واحتمال وجود مساعدات خارجية، في مواصلة انتفاضتهم المسلحة حتى تقلص الدعم الخارجي. وشعرت الحكومة المركزية في نخبتها الجديدة بضرورة إيجاد حل لمشكلة الأزواد.

ومع ظهور قيادات جديدة على مستوى الحكومة المركزية في باماكو، وعلى مستوى الثوار الأزواد سعت أطراف النزاع إلى محاربة قيم الحرب، المنتشرة على جانبي الصراع، وتخفيفها عن طريق عقد لقاءات شعبية في عدة مناطق يجتمع فيها أبناء المناطق الشمالية وزعماء سياسيون من الجنوب يدعون فيها إلى احتواء الصراع، وعدم الانزلاق في حروب عنصرية مشابهة لما حدث في رواندا والصومال من صراع دموي ومذابح قبلية. واستخدمت الحكومة المالية دبلوماسية الأفراد، أو الدبلوماسية غير الرسمية (أنموذج عازار) لجمع علية القوم وزعماء القبائل والثوار والاستماع إلي مطالبهم، والعمل على حصر القتال وتحجيمه [٢٨]. وقد دعت الحكومة المالية إمام المسجد الحرام، الشيخ عبد الله بن سبيل الذي زار باماكو [العاصمة] وشمال مالي لفي إبريل من عام ١٩٩٥] وألقى خطبا بليغة في تمبكتو وكيدال حث فيها المسلمين من الطوارق والأفارقة وغيرهم إلى حقن دماء بعضهم البعض والعودة إلى قواعد الشريعة الإسلامية لإيجاد حل لخلافاتهم، وتجنيب بلادهم ويلات الحروب والاقتتال. وقد أثرت هذه الزيارة في الشعور الجماعي لجميع مواطني مالي، وعززت الدعوات التي يقودها الخيّرون من رجال السياسة في العاصمة ومعظم قادة الجبهات للجوء إلى الحوار ونبذ العنف.

وقد بدأت مساعي الحل السلمي حين شعرت الحكومات العربية والأفريقية التي يقطنها الطوارق بوجوب احتواء مشكلة الأزواد التي كانت تهدد كلا من جمهوريتي مالي والنيجر، ودعت حكومات هذه الدول بالإضافة إلى ليبيا والجزائر إلى قمة عقدت في ٨ سبتمبر ١٩٩٠ في مدينة جانت الواقعة في جنوب شرق الجزائر. وقرر الرؤساء الأربعة الالتزام بميثاق منظمة الوحدة الأفريقية الذي ينص على عدم المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. كما دعوا إلى توطين سكان مناطق الحدود من الطوارق وإدماجهم في المجتمعات التي يعيشون فيها، ومحاربة كافة ألوان الهجرة السرية عبر الحدود [٢٩]. وفي ذلك تطبيق لنموذج عازار في احتواء الصراع الاجتماعي الممتد عن طريق الوساطة الدولية. ولم يكن هدف النخبة السياسية الديمقراطية الجديدة في باماكو هو تهدئة حدة مشكلة الطوارق، بل سعت هذه النخبة إلى الاستعانة بالدبلوماسية الجزائرية في إيجاد حل جذري يساعد في إيجاد تكامل اجتماعي وسياسي حقيقي بين سكان منطقة الأزواد من طوارق وعرب، وبين بقية سكان جمهورية مالي. وعقدت مباحثات مطولة بينها وبين الحركة الشعبية لتحرير أزواد، التي يقودها إياد أق غالي، وكان يقود الجانب الممثل لحكومة مالي السفير سينالي كول بالي القائد العسكري السابق، ومدير الشؤون السياسية والقانونية الحالي بوزارة الخارجية، وتم التوقيع على اتفاقية بين الطرفين في ٦ يناير ١٩٩١ في مدينة تامزاست الجزائرية، نصت على وقف إطلاق النار بين الطرفين، ونزع سلاح منطقة أدرار في منطقة كيدال التي تصل بين كل من الجزائر ومالي والنيجر، وإيقاف نشر القوات الحكومية في المناطق الشمالية، وإناطة مهام إدارة شؤون الأقاليم الشمالية لبعض الشخصيات الطوارقية ذات الكفاءة [٣٠].

وتلا هذا الاتفاق، توقيع اتفاق آخر سميّ بـ "الميثاق الوطني" وقع في ١١ إبريل عام ١٩٩٢ في باماكو، ووقعه ممثل مجلس تنسيق جبهات الأزواد في العاصمة الذهبي ولد سيدي محمد (الذي انشق فيما بعد، ولجأ إلى الجزائر). كما وقعه رئيس مفوضية الشمال في الحكومة المالية الانتقالية الكولونيل إبراهيم سير تراوري. ونص الاتفاق على انضمام

الثوار إلى القوات الحكومية، وإلى قوات الجمارك وقوات حرس الحدود. كما وقعت الحكومة الجديدة في باماكو اتفاقا لاحقا مع الجبهات في ٢٠ إبريل من عام ١٩٩٤ في مدينة تامزاست الجزائرية، نص على آلية تجميع قوات الجبهات في مخيمات عسكرية معينة تمهيدا لانضمامهم للقوات المسلحة، وتزويد هذه المخيمات عن طريق الجزائر بالغذاء والشاي، ريثما يتم ضمهم إلى الجيش. وتلا ذلك عدة اتفاقيات في مايو ١٩٩٤ ويونيه ١٩٩٤ تنص على إيقاف المعارك التي كانت تحتدم بين فينة وأخرى، كما وقعّت كل من الحركة الشعبية لتحرير الأزواد والجيش الثوري لتحرير الأزواد اتفاقية في تيكارين في ١٥ ديسمبر ١٩٩٤م لإنهاء الاقتتال بينهما. كما وقعت الحكومة المالية على اتفاقيات مع كل من الجزائر وموريتانيا وبوركينا فاسو لترتيب إعادة اللاجئين من هذه البلدان بإشراف الأمم المتحدة [٢٠].

ولقد شهدت الفترة الفاصلة بين توقيع الميثاق الوطني في إبريل من عام ١٩٩٢ ويناير ١٩٩٥ مرحلة عدم استقرار في مناطق مختلفة من شمال مالي. فزعماء الجبهات الموجودين في العاصمة، باماكو، كانوا بعيدين عن قواعدهم الشابة والنشيطة الموجودة في الشمال. كما أن بعض الزعماء الأزواد الذين وقعوا على الميثاق الوطني من أمثال الذهبي ولد سيدي محمد وريسا أق سيد محمد، كانوا قد انتقدوا عدم قدرة الحكومة على ضمان الأمن والسلام في المناطق الشمالية وغادروا باماكو إما إلى الجزائر أو إلى بوركينا فاسو. كما أن الحكومة المركزية لم تكن قادرة خلال عامي ١٩٩٣ - ١٩٩٤ على لجم قدرة الجنود الحكوميين في الثأر من المدنيين الطوارق، لما كانت تقوم به بعض الحركات المنشقة. كما أن جاندا كوي ومقاتليها كانوا بدورهم يقومون بأعمال شبه عسكرية ضد بعض المدنيين الطوارق. وكانت هناك أعمال عسكرية ضد المدنيين من كلا الجانبين، كما حدث في مايو ويونيه من عام ١٩٩٤ في قرى متعددة في الشمال مثل قرية بحر التي تقطنها قبائل كيل انتصار، وفي قرى أخرى في منطقة ميناكا الغربية [٣١ و٣٢]. ولم تهدأ هذه الصراعات حتى وقعت الحركة الشعبية لتحرير الأزواد اتفاق بوريم (شمال جاو) في أول

يناير عام ١٩٩٥ مع حركة جاندا كوي السوداء يتعهد فيه الطرفان بالعمل من أجل إحلال السلام في شمال مالي وتجنب حدوث أي صراعات عنصرية أو قبلية في مناطق الأزواد [٢٨].

وبالرغم من حماس الحكومة والبرلمان المالي لإعادة اللاجئين إلى قراهم الأصلية وضم المقاتلين الأزواد إلى صفوف الجيش، إلا أن عمليتي الإعادة والضم تتم ببطء وصعوبة شديدين. فالحكومة ليس لديها المال الكافي لإعادة توطين اللاجئين التي يتوقع أن تكلف حوالي أربعين مليار فرنك أفريقي (١٠٠ مليون دولار أمريكي تقريبا). كما أن المصاعب المالية التي تواجهها الجزائر وليبيا يحدان من قدرة هذين البلدين في مساعدة جارتهما الجنوبية مالي، في دعم مشاريع التوطين والتنمية في قرى الأزواد المتضررة من الحرب.

وقد تواترت عجلة السلام، وهناك جولات مختلفة يقوم بها زعماء الجبهات والسياسيون في المناطق الوسطى والشمالية لدعم الحوار الوطني، وإشعار الناس بأن السلم هو الأساس الذي لا يمكن الحيد عنه، من أجل بناء مستقبل واحد ووطن واحد. ومثل هذه الجولات الإقليمية تستمر بوتيرة شهرية في كل منطقة من الأقاليم الثلاثة الشمالية [٢٨].

وهناك انتقادات من بعض جماعات الأزواد بأن الحكومة معاقة عن تنفيذ جميع التزاماتها التي وقعت عليها في الميثاق الوطني. ويبدو أن الميثاق الوطني بجداوله الزمنية الصارمة كان متفائلا أكثر بكثير من قدرة الحكومة في باماكو على تنفيذ مثل هذه الالتزامات سواء قدرتها المالية، أو قدرتها على التنسيق الإداري. وبالرغم من هذه الصعاب، ووجود بعض قطاع الطرق الذين يغيرون على مخيمات اللاجئين الحدودية وبعض الحركات الصغيرة التي لا ترى مستقبلا لها في العملية السلمية، إلا أن هناك رغبة عارمة لدى كافة الأطراف خاصة السياسيين المدنيين وزعماء الأحزاب السياسية في باماكو ومحاربي الأزواد، لإحلال السلام في ربوع المناطق الشمالية.

إدماج الطوارق وآفاق السلام

يشعر المحاربون الأزواد أن "صراعهم الاجتماعي الممتد" مع كل من حكومتي مالي وجارتها النيجر والذي استمر منذ أوائل الستينيات حتى عام ١٩٩٤ بشكل متقطع، إن هذا الصراع لا يمكن له أن يقود إلى قيام دولة خاصة بالطوارق أو بالأزواد. حيث إن الدول الأربع المحيطة بهم لا ترغب في قيام مثل هذا الكيان السياسي، وستحاول بكل قوتها منع قيام مثل تلك الدولة. كما أن مثل هذه المناطق الصحراوية الجافة ليس لديها الموارد الكافية لدعم إنشاء دولة جديدة في هذه المنطقة العازلة بين شمال أفريقيا ووسطها. لذا فإن هؤلاء القادة يشعرون بأنه يجب أن ينصهروا في بوتقة الدول التي يعيشون داخل أطرها، ويتعلموا لغتها الأصلية. وأن يتعايشوا مع الجماعات البشرية والقبائل المحيطة بهم، كما تعايش آباؤهم معهم عبر التاريخ. كما تسعى جبهات الأزواد إلى تخفيف معاناة اللاجئين الذين فقدوا جميع ما يملكونه من ماشية وأنعام، ويعيشون اليوم على هبات ومعونات تقدمها لهم هيئات الإغاثة العالمية المختلفة، ويتعرضون بين فترة وأخرى لهجمات تشنها عليهم عصابات ومرتزقة. ولا يمكن للدول المضيفة توفير الأمن المطلوب لهؤلاء اللاجئين. لذا، فكما يقول جالتونج في نظريته، فإن هؤلاء اللاجئين يريدون العودة إلى قراهم الأصلية وإيجاد حماية وأمن كاف يسمح لهم باستئناف حياتهم التي أوقفتها رحى الحرب الأهلية الطاحنة.

ويمكن أن يتخذ المسار المستقبلي للحل السلمي ثلاث مراحل متصلة ومترابطة:

١ - تسريع عملية استيعاب مقاتلي جبهات الأزواد في الأطر العسكرية والمدنية للحكومة المالية. ومحاولة نقل مناطق تعسكرهم خارج المناطق الشمالية إلى مناطق أخرى من البلاد، مما يساعد على اندماجهم في المجتمع المالي، وتعلمهم اللغة الفرنسية الرسمية. كما يمكن إرسالهم في وحدات حفظ السلام الأفريقية التي ترسلها مالي إلى ليبيريا ورواندا وغيرها من الدول الإفريقية.

٢ - المساعدة في إعادة اللاجئين من الدول المجاورة، ودعم جهود الحكومة المالية ومنظمات الأمم المتحدة في هذا الاتجاه. وستأخذ عملية التوطين هذه فترة قد تصل ما بين خمس إلى عشر سنوات. ومن المؤكد أن بعض هؤلاء اللاجئين لن يعود إلى شمال مالي، ولكن غالبية من يبقى في البلدان المجاورة سيتم انصهاره في المجتمعات التي يعيش فيها في موريتانيا والجزائر وبوركينا فاسو. ويجب على الحكومة المالية تأمين سلامة هؤلاء العائدين من أي اعتداءات يتعرضون لها. وتأمين الحماية القانونية اللازمة لاستعادة ممتلكاتهم المحمولة والثابتة.

٣ - التنسيق المتكامل بين هيئات الإغاثة العربية ومنظمات المعونة الدولية في منطقة الأزواد عن طريق توطين العائدين إلى قراهم. وإنشاء المدارس والعيادات، وكذلك السعي للاستثمار في بعض المعدات الزراعية البسيطة مثل الطلمبات المائية، والتي تحتاج إلى قطع غيار، حيث إن المياه متوافرة في أطراف الصحراء وفي الأودية على أبعاد قريبة. ويمكن استخدام بعض المضخات البسيطة التي تدار بالقدم أو عن طريق الطاقة الشمسية لضخ هذه المياه من الآبار. وهناك حاجة ماسة لتصنيع هذه المضخات وقطع غيارها محليا، حيث ستؤمن هذه المصانع حاجة ماسة للسكان، كما ستستقطب بعض الأيدي العاملة المحلية.

خاتمة

أثبت هذا البحث بأنه لا توجد نظرية شاملة لتفسير ظاهرة الحرب الأهلية، وأن معظم النماذج النظرية المطروحة هي نماذج جزئية لا ترتقي إلى درجة تفسير آليات الصراع وتفاعلاته. ومن ثم فإن النماذج الثلاثة التي تم استعراضها في مقدمة البحث تساعد على تلمس أسباب الصراع دون أن تعطينا صورة مثالية عن اللحظة التاريخية التي تنشب فيها مثل تلك الحروب. وبالرغم من إيماء هؤلاء المنظرين للتمايز الثقافي والعرقي بين أقلية مهمشة، وأغلبية مهيمنة، كسبب من أسباب الصراع، إلا أن البحث النظري في تفسير

نشوب حرب أهلية مثل حرب الأزواد تحتاج إلى عمل ميداني واستجواب لأعداد من المدنيين الطوارق الذين يعيش معظمهم اليوم كلاجئين في دول مجاورة لمالي.

ولعل أهم أنموذج قدم في العرض النظري لهذا البحث هو أنموذج عازار، الذي ساعد تطبيقه، من قبل الحكومة الديمقراطية الجديدة في مالي في تضييق آفاق الصراع، وإيجاد أرضية مشتركة ورغبة في السلام بين زعماء حركات الأزواد والنخبة الحاكمة الجديدة في البلاد. ومع ذلك فإن مسار السلام في مالي طويل ومحفوف بالمخاطر، وسيمضي بعض الوقت قبل أن يعود اللاجئون إلى قراهم، ويتم استيعاب أفراد الحركات المقاتلة في صفوف الجيش النظامي.

المراجـــع

[١] Ross, Marc Howard. *The Culture of Conflict. Interpretations and Interets in Comparative Perspective*. New Haven: Yale University Press, 1993.

[٢] Mitchell, C.R "Conflict, War and Conflict Management", In: International Relations: *A Handbook of Current Theory*. Edited by Margot Light and A.J. R. Groom. London: Frances Printer, 1985, 121 - 155.

[٣] Azar, Edwared. *The Management of Protracted Social Conflict. Theory and Cases*. Aldershot, Hants, England: Dartmouth, 1990.

[٤] Galtung, Johan. "International Development in Human Perspective" , In: *Conflict: Human Needs Theory*, Ed. by John Burton, New York, St. Martin's Press, 1993, 301 - 335

[٥] Gurr, Ted Robert. *Why Men Rebel*. Princeton, New Jersy: Princeton University Press, 1970.

[٦] Moore, Barrington Jr. *Injustice, The Social Bases of Obedience and Revolt*. White Plains, N. Y.: M.E. Sharpe.

[٧] Lawson, Fred H. "Alternative Theories of Large-Scale Popular Rebellion". A Paper Presented at *The Annual Convention of The Middle East Studies Association*, Washington. D.C., 6-10 December 1995, 3 - 6.

[٨] Avruch, Kevin and Black, Peter. "The Culture Question and Conflict Resolution", *Peace and Change*, Vol. 16, No.1, (January 1991), 22-25.

[٩] Kassera, Wyne. "Culture and Conflict", *Journal of Humanistic Education and Development*, (December 1989), 93 - 95

[١٠] ابن بطوطة، عبدالله بن محمد بن إبراهيم اللواتي، *رحلة ابن بطوطة*، تحقيق كرم البستاني. بيروت: دار صادر، ١٩٦٠.

[١١] ابن خلدون، عبد الرحمن. *العبر وديوان المبتدأ والخبر*، م ٦. بيروت: جمال للطباعة والنشر، ١٩٧٧.

[١٢] دندش، عصمت عبداللطيف. *دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب أفريقيا [٤٣٠ - ٥١٥هـ]*. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٨.

[١٣] السويدي، محمد. بدو الطوارق، *بين الثبات والتغير: دراسة سوسيو - أنثربولوجية في التغير الاجتماعي*. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٦.

[١٤] الجيلاني، عبدالرحمن. "هؤلاء التوارك الملثمين". *الأصالة* (الجزائر)، ع ١٩، أغسطس ١٩٧٩، ٣١-٣٨.

[١٥] العربي، إسماعيل. "الحياة الاقتصادية والاجتماعية عند طوارق أهجار"، *الأصالة*، ع ١٩، أغسطس ١٩٧٩، ٣٦ - ٥٠.

[١٦] Bovill, Edward William. *The Golden Trade of The Moors.* Princeton: Markus Wiener Publishers, 1995.

[١٧] Rodd, Lord. *Rennell of People of the Veil Oosterhoot* N.B. The Netherlands: Anthropological Publications, 1966.

[١٨] Trimingham, J. Spencer. *A History of Islam in West Africa.* Oxford: Oxford University Press, 1985.

[١٩] Trench, Richard. *Forbidden Sands, Research in the Sahara.* London: John Murray, 1978.

[٢٠] Republique du Mali. *Livre Blanc sur le "Problem du Nord" du Mali,* Bamak: Imprimerie Nouvelle Lino, December 1994.

[٢١] الزريبي، الهادي. *أصول البربر العربية*. صفاقس: التعاضدية العمالية للطباعة والنشر، ١٩٨٩.

[٢٢] Keenan, Jeremy. *The Tuareg of Ahaggar.* London: Allen and Unwin, 1977.

[٢٣] Imperato, Pascal James. *Historical Dictionary of Mali.* Metuchen, N.J.: The Scarecrow Press, 1977.

[٢٤] الجمعية الوطنية المالية (البرلمان). "*جذور التمرد*" (مذكرة رسمية باللغة العربية)، باماكو (د. ت).

[٢٥] *Africa Research Bulletin,* 32, No. 5 (May 1995), 10602.

[٢٦] *Africa Research Bulletin,* 32, No. 10 (Oct. 1995), 12069.

[٢٧] ناصر، صالح محمد. "الطوارق ملوك الصحراء"، *المنهل* [جدة]، م ٥٤، ع ٥٠٢ (شعبان ١٤١٣هـ/ فبراير ١٩٩٣م)، ٦٨ - ٧٢.

[٢٨] *Africa Research Bulletin,* 32, No. 2 (Feb. 1995), 11758.

[٢٩] أرسلان، هاني. "الحدود الجنوبية للوطن العربي" *السياسة الدولية*، ع ١١٢ (إبريل ١٩٩٣)، ٨٣ - ٨٨.

[٣٠] *Africa Research Bulletin,* 29, No. 2 (Feb. 1992), 10470.

[٣١] *Africa Research Bulletin,* 31, No. 4 (April 1994), 11450.

[٣٢] *Africa Research Bulletin,* 31, No. 8 (Aug. 1994), 11519.

The Tuareq (Azawad) Intifadah in Northern Mali: Causes and Means for Containment

Saleh A. Al-Mani,
Associate Professor, Department of Politics, College of Administrative Science, King Saud University Riyadh, Saudi Arabia
(Received on 6-10-1416, accepted for Publication on 26-12-1416 A.H.

Abstract. This research attempts to study the Tuareq intifadah in Northern mali, and the utility of theories and models of civil war in explaining this intifadah and ways of containment. Three approaches to civil war have been used; namely Edward Azar's Protracted Social Conflict Model, John Galtung's Basic Human Needs Model, and Ted Robert Gurr's Relative Deprivation Model. The analysis has shown that these models are merely descriptive of some facets of this war, and there is a real need to develop a much more analytical and perhaps even a predictive theory that explains the onset, development and resolution of civil wars and conflicts.